ECU
EGYPTIAN CHINESE UNIVERSITY
الجامعة المصرية الصينية
EDUCATION NEW ERA

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

Approved by University Council, January 2025

To be reviewed no later than (January 2030)

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

بيان السياسة

تلتزم الجامعة المصرية الصينية بتبني أسس أخلاقية صارمة، مع الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المعمول بها في مصر بشأن مكافحة الرشوة. تحظر سياسة الجامعة بشكل قاطع أي شكل من أشكال تقديم أو تلقي المدفوعات أو الفوائد غير المشروعة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بهدف الحصول على ميزة غير قانونية. وبشكل محدد، يُحظر على أي عضو في مجتمع الجامعة، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن يقدم أو يعد أو يوافق أو يسمح بتقديم أي شيء ذي قيمة إلى أي شخص بغرض تحفيز المستلم على اتخاذ إجراءات أو قرارات تفيد الجامعة أو أي طرف آخر بشكل غير قانوني أو غير أخلاقي.

التعريفات

الرشوة تُعرَّف بأنها تقديم أو تلقي أي نوع من الفوائد (عادةً ما تشمل المال، الهدايا، القروض، المكافآت، الخدمات، العمولات، أو الترفيه) كحافز غير مشروع أو مكافأة مقابل الحصول على عمل أو وظيفة أو أي منفعة أخرى، وتشمل الرشاوى ما يلي:

١. الهدايا، الترفيه المفرط، الضيافة، نفقات السفر والإقامة في الفنادق.
٢. المدفوعات التي تتم من قبل الموظفين أو الشركاء، بما في ذلك المجندين، مقدمي خدمات العمل، والاستشاريين.
٣. "الامتيازات" التي تُقدَّم للمشرفين، مثل تقديم دفعات مالية غير متوقعة، وعود غير مشروعة، أو أي مكافآت أخرى غير قانونية.

الغرض من هذه السياسة

تهدف هذه السياسة إلى ضمان أن يقوم جميع أعضاء مجتمع الجامعة بممارسة أعمالهم الجامعية بشكل يتسم بالأخلاقيات العالية، مع التزامهم التام وفهمهم لكافة القوانين المعمول بها في مكافحة الرشوة، واتباع أفضل الممارسات ذات الصلة.

نطاق هذه السياسة

تنطبق هذه السياسة على:

جميع الأفراد المرتبطين بالجامعة المصرية الصينية، بما في ذلك أعضاء الهيئة التدريسية، الموظفين، الطلاب، المتعاونين، الزوار، وأي أطراف ثالثة تتعامل مع الجامعة.

التعامل مع الأطراف الثالثة

قد تتحمل الجامعة المصرية الصينية المسؤولية عن الأفعال التي يقوم بها الأطراف الثالثة نيابةً عنها. وبناءً على ذلك، لا يُسمح للأطراف الثالثة بالانخراط في الأنشطة التي يُحظر على أعضاء مجتمع الجامعة القيام بها أثناء تمثيلهم للجامعة. لتقليل المخاطر المحتملة من المسؤولية القانونية الناشئة عن تصرفات الأطراف الثالثة، يجب على القسم أو الكلية أو الوحدة التي تعاقدت مع الطرف الثالث نيابةً عن الجامعة إجراء فحص دقيق للتأكد من أن الطرف الثالث يتمتع بسمعة جيدة ويلتزم بالعمل وفقًا للممارسات الأخلاقية والقوانين المعمول بها. سيتم إعلام الأطراف الثالثة بهذه السياسة بشكل ملائم استنادًا إلى تقييم المخاطر، وتُنفذ ترتيبات تعاقدية لضمان الامتثال التام من قبلهم

التدريب على الامتثال

بهدف تعزيز هذه السياسة، سيتلقى أعضاء مجتمع الجامعة، بما في ذلك كبار الإداريين، وموظفي أقسام المشتريات، تطوير الجامعة، وشئون الخريجين، ومكتب البرامج الدولية، ومكتب البرامج المدعومة، وكذلك أي موظفين آخرين يتعاملون مع المسؤولين الحكوميين أو الأطراف الثالثة أثناء أداء الأنشطة الجامعية (مثل الباحثين وأعضاء هيئة التدريس)، تدريبًا دوريًا على الامتثال. ستوفر الجامعة المصرية الصينية برامج تعليمية وتدريبية متخصصة، بالإضافة إلى موارد تفاعلية، لضمان فهم كامل وتطبيق فعّال لهذه السياسة.

السجلات والمحاسبة

يُعد الامتثال لإجراءات المحاسبة والرقابة الداخلية في الجامعة المصرية الصينية أمرًا إلزاميًا، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة نفقات الأعمال، سياسة استرداد النفقات، سياسة صناديق النثريات، دليل سياسات وإجراءات الشراء، ودليل إدارة البرامج المدعومة بعد الجائزة. ويهدف ذلك لضمان دقة جميع السجلات المحاسبية والمدفوعات، النفقات، تقارير النفقات، الفواتير، القسائم، الهدايا، وأي نفقات أعمال أخرى، حيث يُحظر منعًا باتًا إدخال أي معلومات خاطئة أو مضللة في السجلات والفواتير. الحفاظ على سجلات محاسبية دقيقة، إضافة إلى تطبيق أنظمة رقابة محاسبية داخلية فعّالة، هو متطلب قانوني بموجب العديد من قوانين مكافحة الرشوة، فضلاً عن كونه من أفضل الممارسات الدولية لضمان الوقاية من التصرفات غير القانونية.

الإبلاغ

يتم تشجيع جميع أعضاء مجتمع الجامعة على الإبلاغ الفوري عن أي انتهاكات مشتبه بها أو فعلية لهذه السياسة أو أي من قوانين مكافحة الرشوة المعمول بها.

عواقب الانتهاك

أي عضو في مجتمع الجامعة يثبت ارتكابه لمخالفة هذه السياسة قد يتعرض لعقوبات تأديبية قاسية، بما في ذلك الفصل أو الطرد وفقًا لما يقتضيه الموقف. كما سيتم إنهاء جميع العلاقات مع الأطراف الثالثة التي تنتهك هذه السياسة. علاوة على ذلك، قد يتعرض الأفراد الذين يخالفون هذه السياسة للعقوبات المدنية والجنائية وفقًا للقوانين السارية.